البرلمان الإيراني يدين روحاني بانتهاك الدستور

طهران: تغيير الرئيس لن يؤثر على مسار المفاوضات النووية

طهران – «وكالات» : صوت البرلمان الإيراني أمس الثلاثاء، على إدانة الرئيس حسن روحاني بانتهاك الدستور، وأحال ملفه إلى القضاء

وأيدت الأغلبية المصوتين في البرلمان الإيراني (182) اعتبار روحاني منتهكا للبندين 77 و 125 من الدستور الإيراني، وأحالت السلطة التشريعية بعد التصويت ملف الرئيس المنتهية ولايته إلى السلطة القضائية للبت فيه على وجه الاستعجال.

ووفقاً لما ذكرته «روسيا اليوم»، تنص المادتان 77 و125 من الدستور على وجوب تصويت البرلمان على أي ميثاق واتفاقية أو عقد أو معاهدة دولية قبل أن يحوز توقيع الرئيس الإيراني.

وفي إبريل 2016، كانت حكومة روحاني وافقت على المشاركة في تنفيذ وثيقة اليونسكو 2030 التعليمية ووضعت خطتها التعليمية الخاصة، وأطلقت عليها اسم «وثيقة جمهورية إيران الإسلامية الوطنية للتعليم 2030: المضي نحو التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة»، من دون الرجوع إلى البرلمان.

ولكن في ديسمبر 2016، عندما كشفت اللجنة الوطنية لليونسكو، بحضور وزير التعليم ووزير العلوم والبحوث في حكومة روحاني، النقاب عن الوثيقة، أثارت الكثير من الانتقادات من قبل المراجع الدينية الإيرانية، ما أدى إلى صدور قرار بإلغاء تنفيذ الوثيقة من قبل المجلس الأعلى للثورة الثقافية في إيران.

وانتقد المرشد الأعلى علي خامنئي، الحكومة الإيرانية لتوقيعها على الوثيقة، وقال: «هذه الجمهورية الإسلامية، هنا الإسلام هو المعيار، القرآن هو المعيار! هذا ليس مكانا يخترقه أسلوب الحياة الغربي المعيب والمدمر والفاسد».

ويأتي التصويت على إحالة ملف موافقة الرئيس روحاني على تنفيذ الوثيقة، قبل شهور من انتهاء عمر حكومته، حيث تخوض البلاد الانتخابات الرئاسية في الثامن عشر من الشهر الجاري، فيما لا يحق لروحاني الترشح لولاية ثالثة على التوالي.

المتحدث باسم حكومة الرئيس الإيراني علي ربيعي

من ناحية أخرى أكد علي ربيعي المتحدث باسم حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن أي رئيس إيراني جديد يفوز بالانتخابات الرئاسية المقررة في 18 من يونيو الجاري، سيواصل المفاوضات مع القوى العالمية بشأن استعادة الاتفاق النووي.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن ربيعي القول اليوم الثلاثاء للصحفيين إنه «تم اتخاذ القرار، المتعلق بالانخراط في محادثات نووية والعمل لاستعادة الاتفاق، على أعلى مستويات السلطة في البلاد، ولن يتغير بتغير الرئيس».

ومن المقرر أن يغادر الرئيس الإيراني حسن روحاني منصبه في أغسطس المقبل، ليتولى الرئيس المنتخب الجديد مهامه.

وكان ربيعي أعرب في تصريحات سابقة عن أمله بإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات خلال ولاية الحكومة الحالية، وقال إن «الحكومة الحالية عازمة على إنجاز رسالتها وتسليم المهام للحكومة القادمة من دون عقوبات».

إسرائيل تعتزم إغلاق منطقة صناعية كبرى في حيفا لحماية البيئة

مفاعل للبيوكيميائيات في حيفا

الأراضي المحتلة – «وكالات» : تتطلع إسرائيل إلى إغلاق منطقة صناعية كبرى في مدينة حيفا الساحلية وتحويلها إلى مركز تجاري وسكني صديق للبيئة حيث يقول مسؤولون في مجال الصحة إنها منطقة خطرة منذ سنوات.

وتهدف الخطة إلى التخلص تدريجيا على مدى 10 سنوات من عدد من المصانع، ومنها أكبر مصفاة للنفط في إسرائيل، والتي تنتج الكثير من منتجات الوقود في البلاد بما في ذلك البنزين والبتروكيماويات المستخدمة في مواد مثل البلاستيك والأسفلت.

وستنشئ السلطات مكانها «متنزها حضريا» مع التركيز على الأعمال الصديقة للبيئة والسياحة والمساكن والطبيعة.

وأوصت لجنة وزارية الاثنين بموافقة الحكومة على هذه الخطوة التي تعارضها النقابات خشية فقدان وظائف.

وذكرت الحكومة المقرر أن تؤدي اليمين الأسبوع القادم أنها تعتزم إزالة المصانع.

ولتلبية احتياجاتها من الطاقة، ستعتمد إسرائيل بشكل أكبر على واردات المنتجات البترولية المكررة وستحتاج لتعزيز قدرتها التخزينية للمواد الصناعية الحيوية. ورحبت وزيرة حماية البيئة بالخطوة قائلة إن هذا نبأ «بالغ الأهمية لصحة السكان ولمستقبل حيفا».

وقوبل الاقتراح بالرفض من نقابة عمال شركة مصافي النفط وهي أكبر مجموعة للتكرير والبتروكيماويات في إسرائيل. وقالت النقابة إن أعمال الشركة مهمة جدا للاقتصاد ووعدت باستخدام «كل ما لديها من أدوات» لضمان مستقبل العمال.

وحيفا هي ثالث أكبر مدينة في إسرائيل وتقع على ساحل شرق البحر المتوسط وتمتد أحياؤها على طول سفوح جبل الكرمل وصولا إلى خليج حيفا الذي تحول على مدى القرن الماضي إلى معبر للتجارة والصناعة.

والمدينة بها مستويات مرتفعة من تلوث الهواء ويعاني سكانها من «زيادة كبيرة» في الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء مثل أمراض الجهاز التنفسي والأورام الخبيثة والتشوهات الخلقية بين المواليد حسبما جاء في بيان للجنة الوزارية. وخلصت اللجنة إلى أن حيفا أصبحت «راكدة» بسبب تدني النمو السكاني.

تتمات

المجلس والحكومة

وكان رئيس مجلس الأمة رفع الجلستين العاديتين الأخيرتين، بتاريخ 25 مايو الماضي و27 أبريل الماضي، للسبب نفسه وهو «عدم حضور الحكومة، نظراً لتواجد النواب على المقاعد المخصصة لرئيس الوزراء والوزراء في قاعة عبدالله السالم».

في غضون ذلك حذرت مصادر نيابية من خطورة حالة الاحتقان الشديد بين المجلس والحكومة، مؤكدة أن العلاقة بين السلطتين تسير الآن في طريق مسدود، ولا يوجد بصيص أمل للخروج منها .

وأبدت المصادر استغرابها من إصرار بعض النواب على تعطيل انعقاد الجلسات، بسبب جلوسهم في مقاعد رئيس وأعضاء الحكومة، ثم اتهام الحكومة بعد ذلك بأنها السبب في تعطيل الجلسات.

وبسؤالها عن تداعيات ما حدث أمس، والسيناريو المتوقع للفترة المقبلة، قالت إن الساحة السياسية مفتوحة على كل الاحتمالات، ومن بينها حل مجلس الأمة، أو استقالة الحكومة، لافتة أيضا إلى احتمال اللجوء إلى عقد جلسات خاصة لإقرار ميزانيات الجهات الحكومية والميزانية العامة والحالة المالية للدولة، ثم الخروج في إجازة برلمانية تمنح السلطتين فرصة لالتقاط الأنفاس، وإعادة ترتيب الأوراق من جديد.

في سياق متصل أكد النائب عبد الله الطريجي أن المواطنين انتخبوا النواب من أجل العمل على تحقيق مصالحهم وإقرار القوانين التي تخدمهم، ولم يتم انتخاب النواب كي تصارع على مقاعد الوزراء في القاعة.

ورأى الطريجي أنه يجب تفويت الفرصة على الحكومة، كي تأتي لإقرار القوانين ومناقشة المواضيع التي تخدم المواطن.

وكان جدول الأعمال يتكون من 15 بندا و45 فقرة، ويشتمل على 20 تقريرا للجان البرلمانية المختلفة و9 طلبات تحقيق.

كما كان مقررا أن ينظر المجلس في بند الاستجوابات، حيث إنه مدرج على الجدول الاستجواب المقدم من النائبين د. أحمد مطيع العازمي وسعود أبو صليب إلى وزير الصحة والمكون من ثلاثة محاور، والاستجوابان المقدمان من النائب شعيب المويزري إلى وزيري الخارجية والمالية، والاستجواب المقدم من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي ود. عبد الكريم الكندري إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر علي صباح السالم.

ومدرج على الجدول أيضا 21 رسالة واردة 34 شكوى و3 عرائض، بالإضافة إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2012.

ويشتمل الجدول كذلك على المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (61) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، والمداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.

ويحتوي الجدول كذلك على بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات «2020/2021-2023/2024»، تطبيقا لنص المادة «98» من الدستور.

اختبارات الصف

وطالبة ما بين طلبة الصباحي والمسائي والمنازل وتم توزيعهم على 17 لجنة مع الالتزام التام بكل الاشتراطات الصحية من تباعد اجتماعي وارتداء الكمامة وتعقيم اليدين وقياس الحرارة قبل الدخول للجنة الاختبار للتأكد من سلامة الطلاب والطالبات.

أضاف عبد الغفور أنه تم عمل مسحات «PCR» للطلبة قبل الاختبار للتأكد من سلامتهم في حين وفرت إدارة التعليم الديني رابطا إلكترونيا يتيح للطالب إرسال نتيجة المسحة للإدارة قبل الحضور للجنة الاختبار كي لا يتأخر في عملية الدخول وتم تعميمها على بوابة الدخول بهدف توفير بيئة سليمة وآمنة.

من ناحيته قال مدير معهد عبدالرحمن السميط الديني سلطان الزعبي إنه «بفضل الله عز وجل باشرنا اختبارات الثانوية العامة في التعليم الديني بمادة اللغة العربية «النحو والصرف» بعد جهود بذلت خلال فترة طويلة من العمل».

وأكد الزعبي حرص إدارة التعليم الديني على تجهيز وتقديم كل الدعم الكامل لأبنائنا الطلبة من حيث الدروس والتقوية والتواجد معهم والرد على استفساراتهم طوال الوقت وتدريب الهيئتين التعليمية والإدارية وأولياء الأمور لتطبيق الاشتراطات الصحية متمنيا لأبنائه الطلبة التوفيق والنجاح.

نواب: لن نتنازل

الطلب المقدم بتأجيل استجوابات رئيس الوزراء، بما يخالف النص الدستوري، مطالبين رئيس الوزراء والوزراء الموجهة إليهم استجوابات، بصعود المنصة، احتراما لحق المجلس في الرقابة، ويعلنون استعدادهم التام للعودة إلى صناديق الانتخابات من جديد، في حال استمرار النهج الحالي لتعطيل الجلسات.

من جهته طالب النائب د. صالح الشلاحي رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد أن يفي بوعوده التي أطلقها في الفصل التشريعي السابق، حينما أكد عدم تحويل الاستجواب إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية أو تحويل الجلسة إلى سرية.

وقال المطيري: « يقول الله في محكم كتابه وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا»، مضيفا أن العهود التي كانت في أعناقنا تجاه الوطن والمواطنين علينا أن نوفي بها.

بدوره أكد النائب د. عبد الكريم الكندري حرص كتلة الـ31 نائبا على سير القوانين وانعقاد جلسات مجلس الأمة، من دون تقديم أي تنازلات في صلاحيتهم الدستورية.

واعتبر الكندري أن «غياب رئيس الحكومة ووزرائه بذريعة جلوس النواب في كراسيهم طامة كبرى، بأن شخصا أوكلت له مهام إدارة الدولة يكون هذا عذره لكيلا يدخل مجلس الأمة»، مؤكدا حرص كتلة الـ 31 نائبا على حضور كل الجلسات الخاصة والعامة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

بدوره حمل النائب د. أحمد مطيع الحكومة مسؤولية تعطيل المجلس منذ جلسة 30 مارس الماضي، بسبب طلب تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمه، قائلا إن رئيس الوزراء تعهد أمام نواب الأمة «إذا لم أكن على قدر المسؤولية فأنا لا أصلح أن أكون رئيسا للحكومة».

واعتبر مطيع أن «عدم حضور الحكومة الجلسة بسبب وجود الأعضاء على الكراسي عذر غير مقبول، ولا يوجد نص في الدستور أو اللائحة ينص على جلوس الوزراء في الصفوف الأمامية».

من ناحيته أكد النائب د. عبيد الوسمي أن عدم حضور الحكومة جلسات مجلس الأمة، يجب ألا يعطل أعمال الرقابة والتشريع.

وقال الوسمي : «أعتذر عن عدم تمكن نواب الأمة من أداء وظائفهم في الرقابة والتشريع، نتيجة تبادل أدوار بين رئيسي الحكومة والبرلمان والخروج على كل القواعد الدستورية، باعتبار أن ميزانية الدولة كافية لشراء وتضليل الرأي العام وتقديم مبررات لا تستند إلى نص في القانون أو أساس من الواقع».

ووجه الوسمي انتقادات حادة لبعض وسائل الإعلام، معتبرا أنها تسعى إلى تصوير الكتلة النيابية بأنها تحاول تعطيل عمل الحكومة والبرلمان.

أضاف أن « كل الخبراء الدستوريين يعلمون أن عدم حضور الحكومة، ليس له علاقة بنصاب جلسات البرلمان، تأسيساً على نصوص الدستور الواضحة».

أضاف أن «إظهار الواقع السياسي الكويتي بهذا الشكل لا يخدم مصالح الدولة، خصوصاً أن هناك ملفات دولية وملفات إقليمية تستوجب أن تتفرغ هذه المؤسسات لما هو أهم لصالح الوطن والمواطنين».

وناشد الوسمي سمو أمير البلاد بتصحيح مثل هذه المسارات، حتى لا تستمر حالة الجدل السياسي من دون نتيجة موضوعية مقبولة.

واعتبر النائب ثامر السويط أن هناك تجاوزا على الدستور من رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية، استحقا على أثره رفض التعاون معهما، مستذكرا تعهدات سمو رئيس الوزراء بخصوص الاستجوابات في الفصل التشريعي الماضي.

واعتبر السويط أن الرسالة الشعبية في ديسمبر الماضي كانت واضحة، ولكن للأسف الشديد لم يقرأ رئيس الحكومة وحكومته تلك الرسالة الشعبية ولم يشكل حكومته استنادا إلى عناصر واتجاهات المجلس المنتخب الجديد.

وقال النائب فارس العتيبي إن « الشعب الكويتي رأى ما حدث في جلسة اليوم- أمس الثلاثاء- التي هي ليست الأولى التي تهرب منها الحكومة لأسباب واهية دستورياً وقانونياً».

من جهته اعتبر النائب حسن جوهر أن ما نراه اليوم من تعطيل الجلسات والالتفاف على الدستور وكل أشكال المخالفة في الحياة السياسية وقضية تغيير المشهد السياسي إلى غير مجراه الحقيقي، له تفسير واحد فقط هو الانتقام من الشعب الكويتي.

وقال جوهر : إن « تحالف الرئيسين ينطلق من حالة التذمر وحالة الرسالة التي أوصلها الشعب، فرئيس مجلس الأمة خالف كل المبادئ الدستورية ويحاول أن يفرغ الدستور من محتواه لأنه لم يحصل إلا على 18 صوتا من النواب المنتخبين شعبيا».

وبين أن « رئيس الوزراء الذي يحاول أن يعطل المجلس ويتعذر بكل الحجج الواهية ومنها جلوس النواب في مقاعد الوزراء، يريد أن يوصل رسالة للشعب بأنه هو رئيس الوزراء الوحيد في تاريخ الكويت الذي أصبح ضده 38 نائباً من بداية تكليفه، وبالتالي القضية هي الانتقام من الشعب الكويتي».

وأكد «إننا أمام مأزق سياسي وطريق مسدود ولا يمكن حله إلا بأمرين إما استقالة الحكومة وتغيير ليس فقط رئيس الوزراء وإنما تغيير فلسفة إدارة الدولة والنهج الحكومي وتغيير الفهم المعتمد على أن الشعب الكويتي هو قاصر ويحتاج ولاية»..

وطالب النائب سعود أبو صليب سمو رئيس مجلس الوزراء بسحب طلب تأجيل استجواباته، حتى يتمكن النواب من أداء دورهم التشريعي والرقابي .

واعتبر أن « ما يحدث في حق البلد في ظل الوضع الإقليمي الملتهب والوضع الاقتصادي المزري للكويت، يستحق أن يتعامل معه رئيس الوزراء بقدر أكبر من الشعور بالمسؤولية، وأقول للشعب إن هناك تعسفا من الرئيسين أصبحنا من خلاله «نواب بوديوم» بسبب تصرفاتهم».

وشدد النائب خالد العتيبي على أن نواب كتلة الـ 31 وصلوا إلى نقطة اللاعودة، بعدم وجود أي نقطة تلاق مع الحكومة الحالية، مبينا أن الحل الأمثل لنزع فتيل الأزمة والخروج من عنق الزجاجة هو العودة إلى الشعب.

واعتبر النائب مهلهل المضف أي عمل سياسي أو نيابي لا يؤدي إلى إقرار النظام البرلماني المتكامل عملا لا قيمة سياسية له، وسيزيد الأوضاع سوءا.

بدوره قال النائب د. بدر الملا إن « ما حدث هو تكرار لمظاهر التعدي على الدستور، وبات من الواضح تماما أن الطريق أصبح مسدودا في التعامل مع الرئيسين».

واستشهد الملا بعبارات واردة في المذكرة التفسيرية للدستور، اعتبرها رسائل اتفق عليها الآباء المؤسسون وأبو الدستور الشيخ عبد الله السالم ورجالات الدولة في المجلس التأسيسي.

وأوضح أن الرسالة الأولى هي « كما أن رئيس مجلس الوزراء الذي يصل تبرم مجلس الأمة به ومعارضته سياسته، حد تعريض المجلس نفسه للحل وتعريض أعضائه أنفسهم لخوض معركة انتخابية مريرة، ليس من الصالح العام تحصينه أكثر من ذلك أو كفالة بقائه في الحكم إلى أبعد من هذا المدى».

أضاف أن الرسالة الثانية في المذكرة التفسيرية تشير إلى أن « كما أن شعور الرجل السياسي بالمسؤولية الشعبية والبرلمانية، وحسه المرهف من الناحية الأدبية لكل نقد أو تجريح، قد حملها الوزير البرلماني على التعجيل بالتخلي عن منصبه إذا ما لاح له أنه فاقد ثقة الأمة أو ممثليها».

وبين أن الرسالة الثالثة جاءت من تفسير المادة 50 من الدستور، تفيد بأن « وقد حظرت المادة نزول أي من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور والمقصود بصفة خاصة هو تنازل السلطة التشريعية عن كل اختصاصها او بعضه للسلطة التنفيذية».

وشدد الملا على أهمية أن نقف وقفة واضحة لحماية استحقاق دستوري وواجب وطني ولحماية واجباتنا وسلطاتنا، ولا نترك لشخصين فقط أن يديرا الدولة بهذا الوضع المشلول وكل منهما سبب لوجود الآخر.

من جهته قال النائب مبارك الحجرف إن هناك مادتين تنظمان عملية حضور الجلسات هما المادة «97» والمادة «116» من الدستور.

وأوضح أن المادة «97» تتعلق بصحة انعقاد الجلسة وشروط انعقاد الجلسة وهي بأغلبية الأعضاء، فيما المادة «116» تكلمت عن تمثيل الحكومة برئيس الوزراء أو بعض وزرائها.

ولفت الحجرف إلى أنه تطلب وجود أحد أعضاء الوزارة في الجلسات لسبب تاريخي تدعيه الكثير من الحكومات، ولكن أساسه كان بسبب ظروف الطقس في القرون الوسطى التي تتطلب وجود وزير واحد لنقل ما دار في البرلمان إلى الحكومة، وهذا الأمر انتفى لوجود وسائل التواصل الحديثة.

«الصحة»: ترخيص

وقال الوكيل المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية بالوزارة الدكتور عبد الله البدر لـ«كونا»، إن اللجنة الفنية أجرت في هذا الشأن مراجعة مستفيضة لجميع البيانات والتقارير العلمية، إلى جانب إجراء تقييم شامل لمعلومات السلامة والفعالية والجودة.

وأوضح البدر أن اللجنة قامت بمراجعة نتائج الدراسات السريرية المعنية بفعالية اللقاح وسلامته، إضافة إلى التحقق من تقارير الجودة وتقييم دراسات الثباتية للمنتج والتأكد من تطبيق أسس التصنيع الجيد في المصانع المنتجة للقاح حسب المعايير العالمية لضمان الجودة في جميع مراحل التصنيع.

أضاف أن عملية المراجعة شملت أيضا جميع الجوانب الفنية والعلمية، مؤكدا أن الوزارة ستقوم بالمراقبة الدقيقة لسلامة ومأمونية اللقاح بعد استخدامه علاوة على استمرارها في متابعة المعلومات والبيانات حول سلامة وفعالية وجودة اللقاح محليا وعالميا، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ضمان سلامة المواطنين والمقيمين.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح أعلن الأحد، التعاقد مع شركتي «موديرنا» و«جونسون آند جونسون»، لاستيراد اللقاح ضد فيروس «كورونا»، متوقعا بدء وصول هذه اللقاحات في التوقيت نفسه تقريبا خلال الربع الأخير من السنة الحالية.

كندا: مقتل

أشخاص في مسجد بمقاطعة كيبك في عام 2017.

وفي مؤتمر صحفي، قال مدير المباحث بول وايت: «نعتقد أن هؤلاء الضحايا استهدفوا لأنهم مسلمون».

وقال إن الشرطة تدرس تهم إرهاب محتملة، مضيفا أنه ثمة اعتقاد بأن الأمر كان جريمة كراهية.

والضحايا هم امرأتان، كانتا تبلغان 74 و44 عاماً، ورجل يبلغ من العمر 46 عاما وفتاة تبلغ من العمر 15 عاما. ولم يتم ذكر أسمائهم تلبية لرغبة الأسرة. وقالت الشرطة إن طفلا في التاسعة من عمره يرقد في المستشفى مصابا بإصابات خطيرة لكنها لا تهدد حياته.

وقالت الشرطة إن المشتبه به يُدعى ناثانيال فيلتمان، وهو من مدينة لندن ويبلغ من العمر 20 عاما. وأُلقي القبض عليه في مركز تجاري على بعد 6 كيلومترات من مسرح الجريمة.

وقال مدير المباحث إنه لم يُعرف بعد إن كان للمشتبه به صلة بأي جماعات كراهية محددة.

أضاف: «لا توجد علاقة سابقة معروفة بين المشتبه به والضحايا»، مضيفا أن المشتبه به كان يرتدي سترة بدت وكأنها «مثل الدروع الواقية للجسم».

وقال مسؤولون إن الشاحنة السوداء شوهدت هي تعتلي الرصيف في طريق هايد بارك في حوالي الساعة 20:40 بالتوقيت المحلي يوم الأحد.

وروت إحدى الشهود لقناة «سي تي في نيوز» أنها اضطرت إلى تغطية عيني ابنتها الصغيرة كي لا تشاهد الجثث.

وقالت شاهدة آخر للقناة إن المشهد كان «فوضويا».

وذكرت بايج مارتن أنه «كان هناك أناس في كل مكان يركضون». وأضافت: «كان المواطنون يحاولون توجيه سيارات الطوارئ إلى موقع الحادث. كان هناك الكثير من الإشارات والصراخ والتلويح بالأذرع».

ووفقا لإحصاء في عام 2016، فإن مدينة لندن – التي تبعد حوالي 200 كيلومتر جنوب غرب تورنتو – تزداد تنوعا. فقد خلص الإحصاء إلى أن واحدا من كل خمسة أشخاص من سكانها وُلد خارج كندا. والعرب هم أكبر أقلية في المنطقة، يليهم أولئك الذين تعود جذورهم إلى جنوب آسيا.

وفي أبرز ردود الفعل عقب الحادث ، فقد كان رئيس وزراء أونتاريو، دوغ فورد، كان من بين أولئك الذين نعوا الضحايا، وقال في تغريدة بموقع تويتر إنه: «لا مكان للكراهية والإسلاموفوبيا في أونتاريو».

وقال رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، في تغريدة إنه «مفزوع» من الخبر.

وكتب: «إلى أحباء أولئك الذين أرهبهم عمل الكراهية يوم أمس، نحن هنا من أجلكم».

هنية يصل

وقالت حركة «حماس» في بيان لها: إن هنية وصل إلى القاهرة «تلبية لدعوة من القيادة المصرية لإجراء حوارات في مختلف التطورات السياسية والميدانية»، وذلك للمرة الأولى بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، على قطاع غزة المحاصر، الشهر الماضي.

وذكرت أن الوفد يضم نائب رئيس الحركة صالح العاروري، وموسى أبو مرزوق، وعزت الرشق، ومحمد نزال، وروحي مشتهى، وحسام بدران، وزاهر جبارين، أعضاء المكتب السياسي.

ومن المقرر، أن تغادر وفود من الفصائل الفلسطينية اليوم الأربعاء، قطاع غزة إلى القاهرة للمشاركة في جلسات الحوار الفلسطيني التي ترعاها مصر.

نصر الله: التفاوض

عن خطاب تلفزيوني لنصر الله قال فيه إنه بخير، مضيفا أن الإنسان يمرض ويصيبه التعب أحيانا.

كان نصر الله قد بدا في حالة صحية غير جيدة في خطابه الماضي في 25 مايو، وظل يسعل طوال الوقت، لكنه قال بعد ذلك إنه كان يعاني من الحساسية وليس من أي شيء خطير.

وقال نصر الله في إشارة إلى ما انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي بعد ظهوره الأخير الذي كان يشي بإصابته بمرض خطير : «في ناس موتونا وفي ناس بدأوا يبحثون عن خليفة».

ويقود نصر الله جماعة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران منذ نحو ثلاثة عقود، محولا إياها من أحد فصائل الحرب الأهلية في لبنان إلى جماعة تسببت في كثير من أزمات لبنان الإقليمية.

ووافق الرئيس اللبناني ميشال عون أمس على قرض استثنائي بما يصل إلى 300 مليار ليرة «200 مليون دولار» لشركة الكهرباء التابعة للدولة حتى تستورد الوقود اللازم للتوليد قبل نفاد الإمدادات.

ويعاني لبنان أزمة مالية شديدة بسبب ديون ثقيلة تراكمت عليه منذ انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت بين عامي 1975 و1990، مما جعل البلاد تواجه صعوبات لتوفير ما يكفي من العملة الصعبة لتغطية نفقات الوقود وغيره من الواردات الأساسية.

رسائل نصية

ستصل اليوم الأربعاء رسائل نصية لأفراد الشريحة المستهدفة للجرعة الثانية بموعد ومكان التطعيم.